ونظافة وسبوغة وبياض قال في شرح العباب والمراد بالجياد في غير مسلم اذا
كفن أهله اياه فيلحسن كفنه ببياضه ونظافته وسبوغته وكثافته ومن
ثم قال في الروضة وأصلها استحسان الكفن في البياض والنظافة والسبوغة
والكثافة ولا ارتفاعه ونقله في المجموع عن الاصحاب او كان متوسطا في
نفسه فمن متوسطها او كان مقلا لا يلبس الا خشنا لا يسلم فمن خشنها
وسيأتي في باب الفلس انه لو كان يلبس قبل الافلاس فوق ما يليق بمثله
رد دناه الى اللائق وان كان يلبس فوقه لا يليق به تغتفر المزية عليه في
الافلاس فقط هناك ام لا والفرق بينه وبين ما هنا لا يخفى قال الشوبري
وشيخنا المراجي وقضية كلامهم جواز تكفين الصبي ومثله المجنون
بالحرير لان له لبسه حيا وجواز التكفين بالمتنجس لا يعفى عنه وان طهر
قال الاذرعي منه الثاني وهو المتنجس لا يعفى عنه مع القدرة على طاهر
لو كان حريرا على المعتمد خلافا للشارح وجمع منهم ابن حجر قاله الشوبري
وان هو لا لبسه اي المتنجس للحي في غير الصلاة وكوها قال في شرح
العباب فهو مستثنى من الضابط اما اذا كان هناك طاهر هو حرير فيتعين
عليه المتنجس كما جزم به البغوي وا تبعوه وغيرها وتقدم في شروط
الصلاة ما له تعلق بذلك وخرج بالمتنجس في كلام هو لا يحسن العين
فيقدم الحرير عليه فيما يظهر وان حرما في الحياة لكن رجحت يحسن العين
اغلظ كما يعلم مما مر في باب اللباس ثم رايت الاذرعي اشار الى ذلك
وأبدى احتمالا ان حله اذا لم يجد غيره ثم قال ويجب ان يكون جلد الميتة
كالحرير مطلقا ولا يخفى ورق الشجر اذا تعين لخبر امن قول الاسنوي
والاذرعي وسبقهما اليه الجرجاني وتقدم انه يكفي بالطين في الصلاة
والمتجه ألحق هنا عند وجود غيره ولو حشيشا بما فيه من الازهار اما بيت
ويؤيد ما قدمه الزركشي وتبعه وجوب الاذخر وكره كالحشيش فان لم يوجد
فالطين والا فرعي فان قال ان الحشيش لا يجب الا ان اتصل بعضه ببعض
وصار كالمنسوج المتجه ان لم يجد الا المتنجس صلى عاريا قبل التكفين
به وللاصلاة اظهر ولو حريرا مقدم على المتنجس ثم المتنجس ثم
الخلق ثم الحشيش ثم الطين وكره معالاة فيه اي في الكفن اي في ثمنه
قال الشيخ الرملي وقال الاذرعي والظاهر انه لو كان الوارث محجورا عليه او
غائبا او كان الميت مفلسا حرمت المغالاة من التركة وههنا هو المعتمد
خبر لا تغالوا في الكفن فانه يسلبه سريعا من البيت واخبر بالمغالاة
البتة هو ارتفاع ثمن الكفن عن تحسينه في بياضه ونظافته وسبوغته

وكفن فقه فانها مستحبة لخبر حسنوا اكفانكم فانهم يتزاورون في قبورهم
قال شيخنا (اشبر) ملسيم فان قيل ظاهر هذا الحديث استحباب الاكفان حالا
تزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينافيه مما مر في الحديث قبله من انه يسلبه سريعا
قلت يمكن الجواب بانه يسلب باعتبار الحالة التي يشاهدها كتغير الميت
وانهماله انتزاعا وقد يكون الكفن على صورة حال الدفن فانه لا يشاهد
ذلك لان امور الاخرة لا يقاس عليها انتهى وكره لا نثى ومثلها غير المكلف
من صبي ومجنون كمعصفر اي كفن مصبوغ بالعصفر من حرير وقوله
من حرير بيان لقوله كمعصفر اي معصفوع بالزعفران ما فيه من الزينة
قال في شرح الروض لانه سرف لا يليق بالحال والتقييد بالانثى هنا
مع ذكر لفظ كمن زيادي على عباب المنهاج واقله اي الكفن
ثوب واحد يغيب فيه جميع ما يستر عورته كالحي
ذكرا كان الميت او انثى مسلما كان او ابنا حيث لا يصف البشرة والمعتمد
انه لا بد من ستر جميع البدن الا المحرم ووجه المحرمة فيختلف قدره
اي الكفن بالطول وغيرها كالانوثة والخنوثة لا بالرق والحرية فيجب
في المراة ما يستر بدنها الا وجهها وكفيها حرة كانت او امة ومحبوب
ستر الوجه والكفين ليس لكونها عورة بل لكون النظر اليهما يرقع
في الفتنة غالبا قال في شرح العباب كما جزم به القمولي وكلام المجموع
يقتضيه بل صرح به حيث مشى في ألف المراة الواجب وجهين احدهما
ما يستر جميع البدن والثاني وهو الاصح منهما ما يستر العورة وهو جميع
بدن الحرة الا وجهها وكفيها والذي رجحه في الكفاية واقتضاه
كلام جمع انه لا يختلف برقية ولا حرية فيجب ستر ما عدا وجه الانثى
حتى كفيها ولو امة لزوال الرق بالموت وجزم به الرافعي في الايمان
وابن المسيد تغسيلها لان ذلك من اثار ملكه وان لم يبق على ملكه كما ان للزوج
غسل زوجته مع ان ملكه زال عنها والاولى ثوب يعم بدنه جميعه
ما عدا راس المحرم ووجه المحرمة فان لم يجد راسه ورجليه فالراس
أولى بالستر من الرجلين ولو اوصى بقليل موته بما يسقاطه اي الثوب
الواحد لاتشفه بالتشديد والبناء للمفعول ويجوز عكسه لانه حق الله
تعالى بخلاف الزائد عليه من الثوب الثاني والثالث في الافضل فانه
اي الزائد على الثوب الواحد فوق القميص تنفذ وصيته باسقاطه
بشاني ما يحمل الخ نظمه صفه اي للوارث منعه فانه اولى حيا بما تقرر
العورة فقط كفن بسائرها والمعتمد ما عليه الشيخ الرملي وغيره